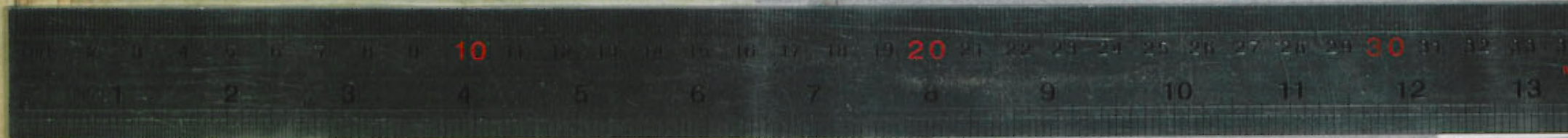


دفترتایع سرحد و غیره

۱۸۳۱۹
۲۰۹۴۸۴



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب شرح مفاتیح البراع فیض	
مؤلف محمد رضا برزنجی	
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۳۱۹
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۴۸۴



خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۳۱۹

دفترت خرمین در ۱۳۳۹

۱۸۳۱۹

۲۰۹۴۸۴



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



شماره ثبت کتاب

کتاب شرح مفاتیح الرباع فیض

مؤلف محمد رضا بزرگ

مترجم

شماره قفسه ۱۸۳۱۹

۲۰۹۴۸۴

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۸۳۱۹



هو الواقف على الضمان
الذي لا يرد له شيء من المالكين
والتي هي في ذمتهم ولا يرد لهم شيء من المالكين



وجوب الزكاة على الميراث والمغفل دون المغفل عليه لانه مكلف وليس من اجله واورده عليه
بانه ان اراد ان الميراث عليه ليس اهدا للتكليف في حال الاغناء فليس كذلك لكن الشايع وان اراد ان
وان اراد ان الاغناء موجب للتكليف في الحال وسقطت الزكاة كما ذكره في الدواير طرابلس عليه
قال شيخنا الشافعي وانه لا يوجب قضاء الصدقة وهو قياسي ومع الفارق والظان الفقهاء
ابيه قالوا بالوجوب عليه لعدم استغنائه عن الميراث عليه لانه لم يتركها وشبابها فان قلت
لما ثبت اشتراط الملكية لم يلزم ان يكون له ميراث في الدواير وشبابها يكون الميراث عليه
لكن انما نزلت لم يثبت الا في عدم الملكية فتم ما ذكره واما الصوم والفضل في احتمال خلافه
عنه ما عدا علم يقينا عدم اعتبارهما بطول احوال والالم ليس الزكاة واجبة على آدمي اصوله
علم ان وجوبها عليه في زوايا الدين مضطرا الى التمسك بالاحكام الشرعية فليس بمتبني شرط
الملكية بالمعنى المذكور كمن كان اوسنة ولم يعثر احد من الفقهاء ولذا استثنوا خصوص الفقير
والمجنون مطردون غير قابلين لملامتهم في غاية الظهور في العدم لم يشكوا كان له وجودها على غيره
مع ان ما ذكره لو لم يلزم الحكم بسقوطها على الميراث وان كان عدم استغنائه عنها ونحوها فندبر قوله
اكثر من شرطه احرى اجماعا ذكره في كونه في كونه في الزكاة فلا يجوز على العبد ما جاز
العلمي ولا يلزم فيه خلاف الا على شرط والي نور الله به على القول بعدم تملك المملوك ميراثا شرط
مما لا وجه له لان شرط الملكية لا يوجب كفاي ذلك وغيره ولذا جعله في لغة دليل لعدم الوجوب
عليه حيث قال اجماع ما اختاره نحن في كفتنا انه لا يملك مطردا لعدم الملك بشرطه
وعمره بائنه وراحت الى الوجوب عليه لعدم معقولية الحكم به لاجل حال الفير لانه مع ما في به
كان ملو له وسما في الكلام فيه مطردا عند كلام المصنف في مقتضى حقه انتم قول المتكلمين
من الفقهاء اعلم ان جماعة من اصحابنا ومنهم الفاضلان في جملة كتبه ذكروا في مقام بيان شرط
وجوب الزكاة بعد الملكية تماميتها والتكليف في الفقهاء يوجبون ان يكون ملكية

ملكه نافذة وان صدقت عليه الملكية فهو ابقها لاي الزكاة على ما كلفه في الميراث قبل الموت
والقبض والغنيمة قبل الفسحة والميراث قبل القبض وشبابها ولا يورث احوال في قبيل
ذلك ووجهه سطر وجهه قبل وجوبه في المسئلة اذا كان للبايع او المشرع ابقه
فيه وبين حرجان احوال على اختلاف في وقت الاشتغال فان قلنا بانه حين العقد جرت احواله
وان قلنا بانه بعد انقضاء الخيار كان عليه التمسك بميراث احواله والاصح الاول والمراد
الثاني احوالا ما اذا خضعت عليه عارضة متبعية في الشرع فيه شرعا وان كانت ملكية تامة
كالمرور والمندور قبل حصول الشرط الذي يخلق عليه المندور فانه قبله من خارج عن ملكيته
احكاما كما في الاضطرار والممنوع من التصرف في الاصل اذا كان غاسبا او مضطرا ونحوه
سقط وجهه وجماعه منهم كما تشهد في المعنى والمحقق في حق ومنهم المصنف ابقه في ذكر
الاخير وراى منه كون عدمه اعم من التصديق المذكورين وهو محال ليس به انعدم التمسك في
التصرف بما يكون في حصة بعض الملكية كما عرفت وانه لا يكون له حصة في وقت عارضة غير ما
يجامعها فقيده لاخرها وعدم حرجان احوال فيها قبل ذلك في ما ذكره اذا عرفت ذلك ثم اعلم
ان ضامرك يتبع الشبهة المحقق ان شرطه يتبعها حرجا في غير ذلك في استثنائه
المراد تمامية الملكية لا محال في مقتضى حال عند عنوان قول المصنف بشرط الملكية وتاميتها
ما بشرط الملكية في المعتبرين عليه اتفاق العلل ان وجوب الزكاة مشروط بملك الضابط
واما بشرط تمام الملك فندركه المصنف في حرجا وجميع من اصحابنا ولا يوجب حال فانهم ان
ارادوا به عدم تنزيل الملك على ذكره بعض المحققين في قبيل الوجوب على الميراث لم يفرغ عليه حرجان
الميراث المستثنى عن حرجا احوال في حين العقد ولا حرجان الميراث فيه قبل العقد القبض فان
البينة قد لحقتها مصعبت كثيرة بوجوب حرجا بعد القبض في قبيل الواو ان ارادوا به كون
الملك مستثنى من العقوف في الضابط كما او اية المصنف المعتبر لم يستقم ابقه لعدم ملائمة التفرع
ولتفرع المصنف بعد ذلك بشرط التمسك في التصرف ان ارادوا به حصول تمام السبب المستثنى

ففيه حكمة منها كذا في كتاب الكفاية واقتوا به حجة بحدوث لم يظهرها في كتابي من شدة الصبح
على الرضا عليه السلام فيكون له الودعة والدين في الجبل الذي فيها ثم ياخذها من تحت طية الزكاة قال
اذا اخذتها ثم تحول عليه التوليد في ويرة الزكاة مع الصحة وعلى الاصح بها كما نال على اعتبار
كون المال بعد ما كثر وعنده حصة فيقول فيه ان يطول استهلاجه ووقت الحرب ليس فيها
ذكر الغاية منه بل على وجه ظاهر قوله ثم ياخذها كون المال في ثوبه ووقت الحرب ليس فيها
ثم على وجه زور ورجوع الدين في الصبح على الله ما قال لا صدقة على الدين ولا على المال
القاسم عليه في رد الفضل الى الله في الصبح على الله ما قال لا صدقة على الدين ولا على المال
والجبر في الصدقة على الله الزكاة على كل حال عليه اقول عند ربه فاشركه فيه
فادخل عليه اقول وجب عليه ونحو الفضل احسن من قوة زكاة عنهما وروى
زكاة في الصبح على الله ما قال لا صدقة على الدين ولا على المال ولا على الزكاة في الصبح
زكاة وعنده الله على الصدقة على الله ما قال لا صدقة على الدين ولا على المال ولا على الزكاة في الصبح
ان قال للباقين ما تقول في رجل كان له مال فدفنه في موضع فحل عليه اقول في ذم الجحيم
في الموضع فحق الموضع الذي لم يكن ان المال فيه يعرفون فلم يصيبه فقلت بعد ذلك ثلث سنين
ثم انه احتقر الموضع في حوائبه فوقع على المال بغيره كيف يركبه قبل يركبه سنة واحدة لانه
كان غافلا عنه وان كان احسنه ودفنه في موضع من الارض يكون له الودعة فيصير بعضه
فلا يدري من هو ومات الرجل كيف يصنع غير ذلك القاسم قال عز وجل من جحد فقتل ما له زكاة
قال لا جحد فقتل ما له زكاة اريد كيف قال لا جحد فقتل ما له زكاة وروى ابن ابي عمير عن ابي عبد الله
عن رجل خلف عند اهل نقة لستين سنة ففان ان كان شرا ففان زكاة وان كان
غافلا فليس عليه زكاة اذ اوقف ما ذكره في حقه ما ذكره الاصح بوجه شرط على الصدقة في المال فلم
ان في بعض مواضع في عدم ثلثه فيما بين طول السنة لعله زكاة في بعض العارضة في شكل

روى

شكل كقصبة من او زينة بقدر او اقل هو انه ضاع بهذه المقادير وضل او انه وضع مضاع
صنفه ودفنه في حقل فتركه وغفل او غرق في السنة وفيه الانفاق به كذا او جرد في العوارض
والعدل ويمكن دفع الشكل بالرجوع الى الدفعة بالنسبة الى الفاظ الاحاديث الواردة في احتيا
الحقل المذكور وفيه على ان لا يراد ان الشكل انما هو حقله في حقله مما ذكره لو كان الشكل
موقوف على الدين والمالك لا يريد اختلف لكونه شرا ثم اعلم ان يد الوكيل عند الفقهاء من يد
الموكل فيجوز الزكاة عليه وان كان المال بيده كما انها يجب فيها اذا غفل عن الصدقة ولم يفرغ
به احد من سائر ما ينبغي منه مع انه بيده او بيده وكيفية ذلك لانه هو المبدأ في الوجوب
وعليه كما عرفت ان الدين في ثوبه الذي هو الصدقة في العلم بركة المال يتوقف على معرفة
سبعة اشياء معرفة وجوبها ومعرفة رتب عليه ومعرفة ما يقبضه ومعرفة القدر الذي يجب
فيه ومعرفة الوقت الذي يجب فيه ومعرفة من سجن زكاة ومعرفة القدر الذي يعطى وقد ذكر
معرفة الاولى فيما سبق ولما في غير ذلك الثانية في هذا المختار في شرح في الثالثة وسيا في البواقي
في مفاتيح آية ثم اعلم ان لكل منها شرط كما مر من حله منها عشرة شرطها وثاني احوال كذا في شرط
وجوب الزكاة في الذم حيث انما مسك كين بسبب المعاملة كمن يبيع دابة من غيره فليس يعرف
بل عليه الايجاع كما في حرج الاسهار وكس والقاب وغيره من الطرفة والذخيرة والاجماع
على وجوب الزكاة فيها اذا كان يتعامل به في سائر الزمان وقتا ولا يتعامل الا ان حريته او عياله
انه قول على ما اجمع وان المالك فيه هو حله في المالكين القائلين به في غير النقوش اذ كان
وربما يدل على المالكين حله في الاجبار كصحة يد من يقطع عن الاطام ان قال له يبيع عند الشتر
الكثير فقيمة فيقول في السنة اركبه فقال لا بل لم يجل عندك عليه حول فليس عليه زكاة
ولكن لم يكن كما ان عليه في ملكه فقال قلت في الاوراق ان الصامت المنقوش ثم قال اذا ردت
فا سبكه فانه ليس في سائر الذم في مقدار الفضل في الزكاة ومعرفة حله في العلم والاطام

[illegible][illegible]

[illegible]

والأقول بالحرب في ذلك كله فاشد من

[illegible]

في قولهم بعض من اياه الميراث...
انما هو العقل...
الصلوات...
بعض السبل...
الظهور...
بذكره...
السنة...
بل...
في...
ويظهر...
نظروا...
الى ما...
وقبل...
في...
ايضا...
حكم...
الحكمة...
في...
اعدا...
كما...

في قولهم بعض من اياه الميراث...
انما هو العقل...
الصلوات...
بعض السبل...
الظهور...
بذكره...
السنة...
بل...
في...
ويظهر...
نظروا...
الى ما...
وقبل...
في...
ايضا...
حكم...
الحكمة...
في...
اعدا...
كما...

اشك على...
فان...
ما...
عنه...

لہذا فی مالہ العسیر

سرق الصبي المذكورة المفقودة في النعام بالاجابة المذكورة انتهى ومن لم يقف على ما استحقاق التبع حيث
قال ان الصبي له اذ لا يملك الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله ولو وجد له اذ لا يملك الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
ايضا اذ ليس له في وجوب الزكوة في العتق اوجه في الموضع الذي لا يخفى على المطلع وان اتفق بيننا
فيما مضى من نقل انتهى وبالله اعلم الاحكام والشرائع في هذا المقام وعدم فتح مخرج من ماله
السبب من هذا عدم ان يكون عليه الزكوة في الموضع المذكور اذ لا يملك الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
انما قد اتفق عدمه لان المال لا يملك الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
وشرائطه في كل حال ان يكون له المال فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
وجوب الزكوة ان شرط كونها لا خلاف فيه وان المذكور في حيث هو من غير ان يكون له المال فيكون له الزكوة في ماله
لا يمكن احدنا ان يكون له المال فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
كذلكما علمنا في كل حال ان المذكور في حيث هو من غير ان يكون له المال فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
وقوع الخلاف في العتق لا خلاف فيه وان المذكور في حيث هو من غير ان يكون له المال فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
الاعل التمسع لعدم الوجوب عليه من هذا التقدير ايضا حيث قال في العتق لا يملك الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
العبد لان العتق وان كان يملك المال كما علمنا في كل حال ان المذكور في حيث هو من غير ان يكون له المال فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
وهو لا يوجد ولا على السيد لان المال لا يملك الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
في شرح اللطيف حيث قال لا يجب الزكوة على العبد لو كان يملكه لعدم كونه العتق لا يملك الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
للمال لا يملك الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
لهذا التقدير لا خلاف في ان شرط المالك غير شرط المالك في كل حال ان المذكور في حيث هو من غير ان يكون له المال فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
والنصوص التي فيها الصبي من النعام لا يملكه عدم الوجوب وان قلنا بملكه فلهذا القول بعدد ما
وفي النصوص الصبي الى ان يخرج من ماله فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله
الطاهر ومنه لا يملكه نعمه المورث في كل حال ان المذكور في حيث هو من غير ان يكون له المال فيكون له الزكوة في ماله فيكون له الزكوة في ماله

فاعلم ان وجه ذلك ان لا يرد عليه ثم قال بالضرورة انما يتبعه ركاس المال في غير ذلك فان قلت
 او ركب على وجهه هو كذا قلت نعم قال في بعض النسخ والفضل والفضل ان كان فيك وطلبه
 وبأكل منه ولا يملك ان يركب مع غيره فانه عليه جميعا ومنها حتى يعقب به في جميع النسخ والفضل
 بعض المال للرجل المستحق والاشك في انما استحق الزكاة على المقرض او المستقرض فقال في
 المقرض لان له الفقه وعليه زكوة قبل وان كان الاول في شيئا منها وتكون الثانية بترك الاستقلال بغير
 السؤال مع قيام الاحتمال المفيد للقرض في المال والقبول في الايداع لصحة الشرط عليه
 مع وجوب كثير من تبعه لشرط المقرض الزكاة على المقرض جفا في الشبهة من غير الدابة وفيه ضعف
 نظيره مما قال في قلت في زكوة المقرض ومطامع المستقرض فان ترك المقرض عليه وجوب زكوة
 والاقل قال وهو اخيرا من ان يعقب في الشبهة الدابة في باب الزكاة وقت المفيد في الشبهة
 في باب الزكاة في الرسالة من ان يركب في باب المقرض في الشبهة ان شرط المستقرض الزكاة
 على المقرض وجهه دون المقرض كذا في بعض النسخ فانما زكوة المقرض في المقرض في المقرض
 للمعاقبة على غير وجهه عليه وانما بالكلية في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 قال في حقها بالضرورة في جميع النسخ من غير وجهه في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 ان كان المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 فان المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 عليه انما عليه في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 هو المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 فانه المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 مقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 انهم سطلون الشرط في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض

من حصل المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 فاعلم ان وجه ذلك ان لا يرد عليه ثم قال بالضرورة انما يتبعه ركاس المال في غير ذلك فان قلت
 او ركب على وجهه هو كذا قلت نعم قال في بعض النسخ والفضل والفضل ان كان فيك وطلبه
 وبأكل منه ولا يملك ان يركب مع غيره فانه عليه جميعا ومنها حتى يعقب به في جميع النسخ والفضل
 بعض المال للرجل المستحق والاشك في انما استحق الزكاة على المقرض او المستقرض فقال في
 المقرض لان له الفقه وعليه زكوة قبل وان كان الاول في شيئا منها وتكون الثانية بترك الاستقلال بغير
 السؤال مع قيام الاحتمال المفيد للقرض في المال والقبول في الايداع لصحة الشرط عليه
 مع وجوب كثير من تبعه لشرط المقرض الزكاة على المقرض جفا في الشبهة من غير الدابة وفيه ضعف
 نظيره مما قال في قلت في زكوة المقرض ومطامع المستقرض فان ترك المقرض عليه وجوب زكوة
 والاقل قال وهو اخيرا من ان يعقب في الشبهة الدابة في باب الزكاة وقت المفيد في الشبهة
 في باب الزكاة في الرسالة من ان يركب في باب المقرض في الشبهة ان شرط المستقرض الزكاة
 على المقرض وجهه دون المقرض كذا في بعض النسخ فانما زكوة المقرض في المقرض في المقرض
 للمعاقبة على غير وجهه عليه وانما بالكلية في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 قال في حقها بالضرورة في جميع النسخ من غير وجهه في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 ان كان المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 فان المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 عليه انما عليه في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 هو المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 فانه المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 مقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض
 انهم سطلون الشرط في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض في المقرض

برکی شہنام

[illegible]

ثم في حجة الحول الاول والى الثاني في قوله ان الاستبعاد في الاول والآخر في الاستقرار الجواب كما في تفسيره وان اختلف فيه شرط وفيه في الفقه
لفظ النص والاحكام مع

كيفية احوال معناه معروف في الاخبار رابطا به من جهة وجوبه فانه معنى استقرار الركعة في غير تقيد
باعتبار ما بعد وقوع الدين بمثل قوله الجواز احداهما عاين وانما يستعمل بوجه في الكشف فبعد ان يعرف
باعتبار احوالها عليهم الاختصاص في ظهور عدم الفرق بينه وبين غيره كما ان الفرق في حصوله لكل من الطرفين
المطابق في ذلك يستلزم ان الاخبار غير صحيحة على ان الثاني عشر على ان الثالث عشر معلوم في قوله تعالى في اليوم
الاخر الثاني عشر وبانه لا بد من ان لا ينفصل فيمكن ان يضاف اليه ان يكفي فيها اني مكاتبه لان الرواية ترجح
فيها بعدة يدخل الشبهة اني عشر في عطف فيها الاحتفال المذكور حجة وبالجملة الاحتمال والتمسك
بعد ما ذكره من وجوبه في جميع المصاحف الى ما ذكره في المصاحف ثم ان جميع النسخ المتوافقة بتقديرها عليها وان
ما في الضميمة والام الاخبار مستقيمة على ما ذكره في كون العام في السنة واحول في اثني عشر شيئا كما في
اشتهر قوله واستشهد ان على الاول ان السكارة كان في سن و من ثم لا بد من ان الثاني في الثاني
لانه في حصول اصل الوجوب تمام احدى عشر ولكن من استقرار الوجوب انه يتوقف على تمام الثاني عشر
الذي انقضاه والاجاز ان الاول لان الوجوب ما شرطه احوال وجوده ابع باقي الزيادة وما في القول
التي لم تذكر في ما حتى يحوال عليه احوال وقول الله ان ذكره حتى يحوال احوال عليه وقد تقدم في اجزاء الف
اذا دخل الثاني عشر فقد حال عليه احوال ووجوب الركعة والثاني عشر التمسك به ما لم يصدق
الحوال بالجزء منه وحال الفعل فاعني لا يصدق ان تمام حجة ثبت سميت احوال في اثني عشر احوال
فقد تقدم المعنى الذي قلنا في ان الله لا يصدق ان تمام حجة ثبت سميت احوال في اثني عشر احوال
لانه احوال الف والاصل عدم الفعل ووجوبه الثاني عشر لا يصدق كونه احوال الاول في الجزء من الوجوب
بغيره في اثني عشر سنة واما ان الخبر ان الله لا يصدق ان تمام حجة ثبت سميت احوال في اثني عشر احوال
ان الله لا يصدق في ذلك الثاني عشر في الاول واستقرار الوجوب في قوله تمام اسماء القول الاخر وهو
احتساب الثاني عشر في احوال الاخر هو خبر اخر المختص في الايمان واجتبه فيه خبر ما ذكره صاحبك
بقوله وقد تقدم في اجزاء الف وقيل ان السكارة باطل المذكور في المطبعة متوقف على بعضه مختص

تفتقر إلى المنفعة من غير أن يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
الاعتدال فيها لم ينفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
وهو قولنا وحال فعلنا في كل وقت وفي كل حال مع انقطاع العوائد العربية ونفهم ان هذا مما قد مر
به صاحب الفوائد من غير ان يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
وهو فائدة من غير أن يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
الترغيبية في غير أن يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
المنفعة الحاصلة من غير أن يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
نحو اننا نرى ان هذا في كل وقت وفي كل حال مع انقطاع العوائد العربية ونفهم ان هذا مما قد مر
به صاحب الفوائد من غير ان يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
وهو فائدة من غير أن يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
الترغيبية في غير أن يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة
المنفعة الحاصلة من غير أن يفسد بها العاطفة وما انفكنا من غير أن يفسد بها العاطفة

الصدق وحال الطسوق وخره الزاوية مع صحتها واعتقادنا بغيره استحق من غير رايته بعد
 سيرة ولايتها عليه عندنا كونه احوال في الزكاة الباقية والحق في الموجد في الكتاب والسنة الذي
 عنه المصنف في زوايا الامم من فالحج من خزين الصلوات مع قطع النظر عن الاخبار المتكثرة
 الطاهرة فيما خرج به من الصلوات وقطع النظر عن المرحلات التي كانت تعرف عنان التوجيب الى كمال
 بعض الحكماء بارتكاب محال في رتبة في استا طول احوال بروية الهلال الثاني في من فيه يكون المراد
 من قوله حال احوال ان المالك قد كلف ما في الزكاة بدخول وقت بروية الهلال الثاني في حيث لا يجوز
 للملك ان يفتقر على الزكاة فيكون بمنته اذا خرجها وان كان مستقرا في منتهى وقتها من قوله
 وانقضت ثمانية عشر يوما احوال بالمعنى الحقيقي فاستفاد من المعنى في قوله انما لا يستلزم
 خاصة كما استفاد من شرط المعتبر في وجوب الزكاة كل منتهى دليل اخر فيكون المراد من قوله
 وجوب عليه الزكاة الوجوب الترتيبي الذي لا ينافي استقراره حتى الشرائط المتعارضة ونفاها
 التام الثاني عشر في حاله احد ما قبل وجوبه كونه في العام الاول بدليل قوله لا يفر
 ويكون الاجرة نظيره في زوايا الامم من فالحج من خزين الصلوات مع قطع النظر عن الاخبار المتكثرة
 بدخول وقتها في وقت الزوال ومقدوره ولو عمل الظن في الدائرة الهندية كما عرفت في ان
 في اوله ليس وقتها قطعا بل في الزيادة في كل كبيرة احرار من فضل في الزكاة في الكفة
 فضاء في زوايا الامم من فالحج من خزين الصلوات مع قطع النظر عن الاخبار المتكثرة
 فيما يكون مرادهم من دخل الوقت في الزكاة في وجوب الزكاة في الزوايا الامم من فالحج من خزين الصلوات
 بقائه عندنا مع الزكاة فيكون المراد في ذلك انما كلفه في الزكاة في وجوب الزكاة في الزوايا
 الامم من فالحج من خزين الصلوات مع قطع النظر عن الاخبار المتكثرة في الزكاة في وجوب الزكاة
 في الزوايا الامم من فالحج من خزين الصلوات مع قطع النظر عن الاخبار المتكثرة في الزكاة في وجوب الزكاة
 في الزوايا الامم من فالحج من خزين الصلوات مع قطع النظر عن الاخبار المتكثرة في الزكاة في وجوب الزكاة

ويكون وجوب العبادة عليها بالامر بما في مستقر قد ظهر من كلامه عليه السلام وحرمها وحرمتها
 الثاني بدلالة الصلوات في احوال استقرار الوجوب بروية الهلال الثاني عشر ما كان منقوعا
 كون الملائكة اذ دخل الثاني في حال احوال قد مضى وقت الوجوب الذي استقر تمام ايامه كذا في
 في احسن حجة الثاني لانها اما بالخطا بقية او بالتقصير او بالانتهاء وقتها لا يولى في ولا لا يولى
 ما حلت الثاني في عدم الثاني في ملك العبادة الثانية ما يظهر منها ان يجوز وجوبه في فضل العدة
 بالزكاة والتقصير في انما كان الغار في الزكاة في فضل العدة في حال احوال ما كان عليه في وجوبه
 في كون المراد من وجوبه في الزكاة في فضل العدة في حال احوال ما كان عليه في وجوبه في فضل العدة
 ما عرفت من معصية على العمل في الزكاة في فضل العدة في حال احوال ما كان عليه في وجوبه في فضل العدة
 وحرمة بعضه كما سلف فالحق العمل بعبادة لاظهار الصلوات لانها الغالب عليه الموجه في فضل العدة
 البقية على العمل به وقد عرفت عدم معلومية ذلك في الثاني في عدم روية السهمين
 وحرمة بعضها ما اورد المصنف من ان حساب الثاني عشر في الاول في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 حواض طاهرة في بناء من كلفه وكذا الكلام في ادعاء من ان استقراره هو مستندهم في حال احوال
 الزيادة في وجوب بدخول الثاني في فضل العدة في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 في دلالة الخبر في ان في حال احوال مستندهم كلفه احصاء في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 الظن في جميع والحق به متعين كما عرفت من معصية في كونه بالجلد في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 حواض طاهرة في بناء من كلفه وكذا الكلام في ادعاء من ان استقراره هو مستندهم في حال احوال
 الزيادة في وجوب بدخول الثاني في فضل العدة في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 في دلالة الخبر في ان في حال احوال مستندهم كلفه احصاء في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 الظن في جميع والحق به متعين كما عرفت من معصية في كونه بالجلد في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 حواض طاهرة في بناء من كلفه وكذا الكلام في ادعاء من ان استقراره هو مستندهم في حال احوال
 الزيادة في وجوب بدخول الثاني في فضل العدة في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 في دلالة الخبر في ان في حال احوال مستندهم كلفه احصاء في حال احوال مستندهم كلفه احصاء

وسجل
 معارض مستند من فضل في فضل العدة في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 طاهر منها مع ان العمل بعبادة لاظهار الصلوات لانها الغالب عليه الموجه في فضل العدة
 في كون المراد من وجوبه في الزكاة في فضل العدة في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 ما عرفت من معصية على العمل في الزكاة في فضل العدة في حال احوال مستندهم كلفه احصاء
 وحرمة بعضه كما سلف فالحق العمل بعبادة لاظهار الصلوات لانها الغالب عليه الموجه في فضل العدة

بشرط سماع القول بان الفاظ العبادات مستعمل للشيء وهو ذلك بشرط ما مضى من تحققها في معنى حقيقة
الجمعة قال فان قلت ما غفل الشهود ولا المصلح ولا غيره لان المتبادر من خبر المذکور ان وجوب الزکوة
يجوز دخول الثاني بشرط مستقر لا تنزل قلت ان اردت ان المستقر انما هو عليه الزکوة على السبت
والقطع من دون حصة في الزکوة اصله وراسه وان عسر يكون معاقب التبرع اصله ان شرطه بعد ذلك
ام لا وان اعطى ما يكون متمم وان اختلف الشرط فلا شرع في ذلك ولم يظهر من الحكم خلاف ذلك
بشرط الاختلاف ما هو محتمل لان الظاهر ان الاخبار الواردة في اشتراط وجوب الزکوة ومطلوبه
بدون شرطه لا يثبت بانها احوال الى انتهائه وكذا في الوارد في اشتراط وجوب الزکوة على من
يعينه انما هو احوال تلك الشرط او احدها في التبرع الثاني بشرط مستقر ان الوجوب انما هو المستقر
اللازم الذي هو خبر المذکور لم يحمي واقعا لا بشرط الا لم يحمي في المقام وهو ان يكون من
ابتداء احوال الى انتهائه يكون بالشرط الذي شرطه لذلك الوجوب لان لفظ احوال الواردة في الاخبار
حقيقة في اشتراط شرطه وقررها على ما عرفت ان احوال واستحسانها لا يحكم اشتراطه بل لا يشترط
شروطها والوجوب انما هو الذي هو خبر المذکور عند دخول الثاني بشرطه في ان شرط المذکور
وان كان ذلك الوجوب وجوبا فوريا مضيقا لا يجوز التأخير فيه اصله فثبت ان الزکوة لا تنزل الا بحسب
المقتضى الواردة ان ذات العادة في احوالها من مقتضى انما عاودتها وانقطاع دم حصة ما يجب عليها
الوصوة والعقل والصلوة والصوم وجوبا بان لا يتركها ولا يجوز تأخيرها في الواجب المذکور اصله وراسه
فثبت ان الزکوة وانما لو تركت يكون معاقبه التبرع على ما عرفت في تركها صوم شرطه وان
عارها لو كانت شرطه ايام على ما بعد الثلثة الواجب المذکور وانما الى ايام العشرة اذا اتفق
انها لم تكن في العشرة ما تم انقطاعها كتحقق انها كانت حاصلة في كل الايام المذکورة بالجمعة
التي لا بد من انقطاعها في العشرة في المبتدأة كما لا يخفى فيه وفيه الدم المذکور شرطه ان يكون
الوجوب المتعدد المتكثرة الثابتة للزکوة التي لا يجوز تركها احد منها ولا المدونة بدو

وكونه من الزکوة المذکور عقاب جزءا بدو كفاية انما هو خبر المذکور وفيه الدم المذکور لا بد من انقطاعها
عندها ولا كفاية انما هو خبر المذکور عقاب وانما في سائر الواجبات التي اشترطت اليها بشرطه وان
اردت ان انجز المذکور مطلقا ليس فيها ما يدل على ان شرط المذکور اصله فثبت ان شرطه انما هو
المذکور لا شرطه على كونه مدلول انجز ولا يجوز عاقل وكذا في مدلول الاخبار في كفاية الدم المذکور في شرط
الشرط وان اردت ان مقتضى الطريق انجز المذکور وجوب استقرار الشرط في التبرع وفيه ان شرط
الشرط هو مدو التبرع بشرطه وجود اخباره التي هي ان شرط المذکور وهو شرط تحقق الشرط
مدلول احوال العرف والغير فكون دلالة ذلك الاخبار على ما ذكر ان مقتضى دلالة المدلول من انجز
بشرطه انما هو ان شرطه ان الاخبار المذکورة كونه غايه الكثرة صحاح ومقتضى معمول
بها عند الكل والاصل في استعمال اللفظ ان يكون في معناه التحقيق وهذا انما هو مقتضى
تعلق سماع الخبر المذکور في خبر واحد وان كان معروفا بما هو مقتضى انما هو مقتضى
ليس فيه الا كبر عدم التعرض وهو كيف تعارض ما فيه التعرض وهو خبر المذکور لا تقدم المقيد
عقابه بشرطه انما هو مقتضى بناء الفقه ومقتضى الفقه ما في الخبر المذکور الذي هو مقتضى جمع
الشرائط المذكورة اجماعا على الكل والنزاع ليس في خبره في الشرط المذكورة فاما ان الحكم ما لا يتردد
عليه في تسجيله اختاره ان يكون الوجوب المذکور في خبر واحد التبرع انما هو استقراره وبذلك عرفت
في وجه المرجح المقصود لا لولوية ارتباطه بالمجاز فيه بل في الاخبار الكثيرة المشابهة بدو
فرض المتأخر انما هو مقتضى اصله انما هو مقتضى اصله البرائة فثبت مقتضى مقتضى الاخبار
المعلقة بالمتسلسلة والاحتمال المنقول المذكورة في مقام الزجج كون الوجوب المذکور في خبر واحد
الشرط او الاستقرار وانما في مرتبة العمل فالاحوط العمل على الاستقرار في التبرع في الخبر
في خبره قوله الامام عليه حيث قال انما هو مقتضى استقراره ووجوه فثبت مقتضى الاخبار وعليه
فلما اخرج المذکور في اول جمل الثاني عشر فثبت ان مقتضى خلاف ايامه شرطه ومع هذا

وسطرنا ان شئنا ان نذكر ان نسبة الكلام الشبه في هذه الحكاية هي في قوله تعالى وجوب اخراج ما لا يشبه
ولغة الفهم وادع بعد ذلك في قوله تعالى ان في سواها منه دلالة وظهورها كما في ان ذلك كما هو في نصيب
خاصة والواحد في الفهم عندنا بالاصالة ماله سنة كما في قوله تعالى في سواها منه دلالة وظهورها كما في ان ذلك كما هو في نصيب
في باب الفهم والعلم لا يفسد لها ولا حد وان متنا كلام اكل في في كلام الشبهة البيان وكلام
المصنف الوافي حيث قال بعد من رواية الحسن بن علي بن اسحق بن عيسى بن فضال عن الصادق قال ان ارجع
قال ارجع من سنة سنة ونقل عن جده الحسن بن علي بن فضال عن الصادق عن كذا الرواية ان اكثر الناس
محمدا في رتبة الاصل في هذا الخبر ان يكون جديا وكفى اما في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
فيما ونوجد في رتبة الفهم كما في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
لم يكن في الفهم في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
مع الفهم في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
كونه في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
مما ذكر ان فيه ما بعد في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
واما الثاني فان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
وبعد من رواية الحسن بن علي بن اسحق بن عيسى بن فضال عن الصادق قال ان ارجع
قال ارجع من سنة سنة ونقل عن جده الحسن بن علي بن فضال عن الصادق عن كذا الرواية ان اكثر الناس
محمدا في رتبة الاصل في هذا الخبر ان يكون جديا وكفى اما في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
فيما ونوجد في رتبة الفهم كما في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
لم يكن في الفهم في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
مع الفهم في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
كونه في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
مما ذكر ان فيه ما بعد في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
واما الثاني فان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم

في رتبة الفهم

ولا حجة ولا ذوات عوارض لا خلاف في

معنى كونه ما دخل في الشئ بقا اكثر القوي وقفت على هذا الحديث فخرج منه وانما هو
ولا يخفى في عدم معلوم سنة وضعه لا يخفى في ما لا يشبهه كما عرفت وانما هو بالاضرار المتواترة الواردة
في الزيادة الظاهرة في كون الفهم متعلقا بالعلم في حال الصدق وغيره مما تقدمت الاشارة اليه
في الفهم كما سيأتي الا ان في الكلام في مسند سنة بعد ما علم عدم كلف الزيادة عن سنة وعلم ما ذكرنا
فوق في الصفات والمعرفة كما يظهر في كلام ابن الاثير في رتبة الفهم في ما سلك في الشئ منها ما سلك سنة
ودخل في الثانيين وما ظهر وجه النظر في كون مستند في بيان كون الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
العرف الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
الصفاء انما يبلغ مسند شهر وبرز الاضحية لانه اذا بلغ حوال الوقت كان له نزول وضرب والمعلم لا يترك
حتى يدخل في الشئ في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
بان المراد من الشئ في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
اغنى المراد من الشئ في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
العيب في السبعين من الشئ في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
من ان في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
صحي الى بعد في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
فصل في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
في ذات عوارضه في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
سبعا وقد مر في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
بانه من ان في رتبة الفهم في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم
الولادة في بيان كون الشئ في الفهم في بيان كون الشئ في الفهم

وكتب كوجوب النكاح العا دمج ووجوب مهرها وشرائها على قول قسيل عسا وجماعا واصل زنيا
وعمادى الصحيح اذا فصرها كوجوب مهرها على قولها قال ادا صدم واد اوصى ودر لشيخ المحلى صدمه حرمه
اوساق والعصم على ذلك حرمه على ساقى رسا

فانما ينفرد به بسبق الواحدة ومقتضاها وجوب البشع ان مؤنثها اكثر من ذكورها لانه لا بد من بعض ذكورها
التي ذكرها في بنية الطهارة بالانثى لان الاكثر اجبا لاعد اكثر فدر اذا عرفت ان علم انثى لا ينفرد
على الكهنة لغيره فانما هو اذ ان جميع اجبا للواردة في البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع
والواردة في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع
رغم ان الحق في ذلك انما هو انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع
اذا ساقبنا انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
عليه انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
فانما يظهر من ان البشع ليس بوجوبه وحده بل في جميع البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
في جميع اجبا لاجب طهارة البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
لو عرفت انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
لغيره اذا سقطت البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
في الزمان والعددة واعتبارها في البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
بجميع البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
ويستحق البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
نحو ما روي في الاصل والعدل والبشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
العلمين انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
لانه كما في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
حسنة زارة والعدل والبشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
كذلك في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
نصفية العلة وحذاء الترة وهو المسمى ان ينفرد بالانثى مع عدم انثى اذا انفرد المسمى ان ينفرد بالانثى

بكبم

لا فرق بين البشع
من البشع

العدل خاصة به عند الصلوات فان جازا لا فراجح ما لم يمتنع العقار الب عرفة البشع وقوله في قوله
كذلك ان ينفرد به فانما هو انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
اكثر من ذكورها لانه لا بد من بعض ذكورها التي ذكرها في بنية الطهارة بالانثى لان الاكثر اجبا لاعد اكثر فدر اذا عرفت ان علم انثى لا ينفرد
على الكهنة لغيره فانما هو اذ ان جميع اجبا للواردة في البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
والواردة في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
رغم ان الحق في ذلك انما هو انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
اذا ساقبنا انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
عليه انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
فانما يظهر من ان البشع ليس بوجوبه وحده بل في جميع البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
في جميع اجبا لاجب طهارة البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
لو عرفت انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
لغيره اذا سقطت البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
في الزمان والعددة واعتبارها في البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
بجميع البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
ويستحق البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
نحو ما روي في الاصل والعدل والبشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
العلمين انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
لانه كما في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
حسنة زارة والعدل والبشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
كذلك في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا وكذا في قولهم انما سقط البشع بالسا
نصفية العلة وحذاء الترة وهو المسمى ان ينفرد بالانثى مع عدم انثى اذا انفرد المسمى ان ينفرد بالانثى

لا ينفرد بالانثى

وذكر المرحوم في
التمثيل والكلام
في الصلاة
التي هي ولد
المرحوم
الشيخ
المرحوم
المرحوم

۱۰۰

5

وذكره العمق عن الزكركم انهم لم يسمعوا من احد من الصنف المذكور في ذلك العلم الصريح انما ذكره في التماس والحق اعطيه ولا تسمي اولادك ان
الخير في

[illegible]

قولیہ اہم

میر

1

[illegible]

ح این بعد از این که
بفرستد و بعد از آن
شهره را بر روی
کامش
الاصول

الاصحاح

مفتاح الحاصل من عمال الصدقات في كتابه وحظا ومهم ذكره كالتواضع واليسير في عرقته قلدا للمصطفى

[illegible]

CH 4

والله اعلم بالصواب

[illegible]

وإن الرقاب هم الكائنون الذين ليس لهم بالهجرة في كتابهم كما أنهم في الكتاب العاشر من الآيات، فلو أني عنها إلى الله
فعل وإن الرقاب والعبد الذي لا يملك سعة يفعلون فيها ومع عدم السعة ففعلوا لبعضهم البعض
فقد سمي غيره هؤلاء عبد للرب

[illegible]

وكتبه الخلفاء تبع منهم على الشوك عليه مع صفاة ومنهم من قالوا لا يوصف ولا يترجم ولا يسمي
 بكنية ولا بغير منهم من اعتد على العموم كونهم مؤلفوه واداه زبارة وحمد سبهم انها قال لا يوصف الله
 قول الله عز وجل ان الله قد سمع قولهم وسمع الرق بعم واما بالحق في حق الله ان يكون بالوفاة والصدق
 ان قوله نظر الى اجزاء السب المردية في هذا الباب سيما في ما عرفت وقوله في القول كما هو في جميع المحققين
 السبب ان في ذلك وجه القبول الصحيح في زبارة عن قول الله عز وجل ان الله قد سمع قولهم قال يترجم
 واداه الله عز وجل خلقا بعد من دون الله وسمي الله ان لا ياد الله وان محمد رسول الله فثم لك
 سكاك في بعض جابه محمد في الله في الله ان يتألفهم بالحق لا يحسن سبهم وسمي الله عز وجل خلقا بعد من
 واذا وافق رسول الله بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 فانطلق بهم الى رسول الله في الله ان كان في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 الترتيب بين قولك ان الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 الشيخ في ذلك ان الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 وشكوك في ذلك ليس في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 لم يعطوا ان محمد في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 الكلام مثل صفوان بن ابي يحيى اعطاه البرم بعد الان ان لم يحمله اليه البرم بل من قام مقامه اعطاه الله
 فيه قولان واذا قيل بالحق فمن ابن يعطيه من سبهم الصديق او من سبهم المصالح قولان واما من قال الله عز وجل
 اخر سبهم في قوم لم يترجم سدا لهم نظرا اذا اعطوا هؤلاء نظر اليهم نظرا في غيرهم ان الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 عدو من اعطاه البرم والى ما قوم لم يترجم في سبهم في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 فاما من ادبر الناس قوم من الدواعي طرف في هذه الامور وانما قوم من المشركين اعطاه الله في قوم المؤمنين
 لم يعطوا لهم بل بقوا في احوالهم في هذه الامور في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل
 في قوم من الدواعي طرف في هذه الامور في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل خلقا بعد من ضمن بالحق في الله عز وجل

[illegible][illegible]

وإسقاط الأثر عنهم في المعصية لئلا يكون محذوراً عليهم عليها ولا المحذور لئلا يعجزوا عما هم مع الله وهو واجب

[illegible]

٢٢

[illegible]

۱۲۶۱

[illegible][illegible]

الْعَزِيم

[illegible]

[illegible][illegible]

و در روز دوشنبه از دارالعلوم
 با حاضری و خارج
 کمال التمام و در روز
 الايام مشغول اصحاب
 و الامام بعد الدوام
 غدا و سبعا و در
 السید علی الاعلی
 و اکثر الکرامه
 چنانکه اکثر و در
 و در کمال التمام
 و در کمال التمام
 و در کمال التمام

كل ما في الشجرة بقدر طينته كذا في جوارحه من الله ذرته في ثيابهم واما الجمع في العطش والذين بالطين
انفسهم في الله عليهم وكن في الله ذرته في ثيابهم ثم تلاه الاية كتبت عليكم الطعام كما
كتب الله الذي في قبلكم لعلمكم بنفوس اليا ما معه واذ قال اليهودي صدقت ما تقول فما جزاء
من صابم فقال النبي من كذب يوم في شهر رمضان احسنا بالاولا وجبت عا ربك ثم لم يسمع فقال
او له ما فيه وسبوا جميعه والى بقية قربان صبر ورجوع والى الله ليكون قد كثر منكم ادم ابيه
والا لله من الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
او طيبا كذا قال صدقت ما تقول في الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
والمستمر في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
في الجمع والطين في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
وراهنا في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
اليهم ما قرئ الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
مصدق في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
ووان سائر الشجر في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
نبر في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
الثالث في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
يا جابر في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
كذا في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
وخرج في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت

مررت به
سرا في الليل

مررت في نذرت للرجوع سرا في كرات الموت والى الله في كرات الموت
ولا عار له اقل وسبع رسول الله امره ان ياتي بها وهر صا في كرات الموت
فقال يا كذا في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
ليس في الطعام والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
يوم المراء واذا في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
صدقت في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
سما في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
ومن في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
فاما في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
ان في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
الستكم وعرضوا في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
ومن في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
فقال في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
وفي كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
ما في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
مركب في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
ان في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
الموت في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت
في كرات الموت والى الله في كرات الموت والى الله في كرات الموت

لا سب

[illegible][illegible]

وقيل ذو العلق ان كان من جبال الزوال فكل من مضى بعصره ولا يكفر وقيل ان كان من غير جبال الزوال فلا يقبض ولا يكفر وهو احتمار في مقابلة النص
وفي حوز الزوال ان لم تكن له معارض في غير من حق

[illegible]

[illegible]

و لا يخرج تقديم النبي على الليل الا في شهر رمضان مع امساك وانما على قول الشيخ

لعدم إمكان انطقهم بوجه الفقه مع الواجب بل في المسند بمقتضى ان الفقهان كانا في جميعهما على عقل
بالنظر قبل الزوال والاعية فلا ثاب عليه المقدار ما بقي في النهار وويلك واما في الفقه بعد الزوال
لابن الحنفية باروا بيني والارسل على الزوال الا قبل ما حصل ان كان كقولهم قد زوال الفقه فلهذا
قد زواله عايناهما على سبيل المجاز في اننا لا نطعن بما ارسل واما في ان يكون قد زواله ما ساطع
مع سائر الفقه فاجاب عن ذلك والى وجهه في غير هذا ان ما ارسل هو الذي انظر معنيته على ما ذكره في
الدين لا يردون ولا يردون الا في الفقه كما صرح به في نسخة الفقه وهو من اجتهاد القضاة على بعض النسخ
منه وقرأه بالفقه وكان عظيم المنزلة عند الرضا ع واما المسئلة محل الشك والعقل على ما رواه عن ابن عباس
بني الامم مع انه اعطى وجهه في وقت السابعة الى الزوال كما هو في اول الفقه كالمعالي في الفقه
وجماعة بذلك حتى انما احتجوا بذلك انه من قول ابن ابي عمير في الرواية التي رواها عن ابن عباس في
ما سبق ما رواه ابو بصير في الموثق قال سالت ابا عبد الله عن العلم المطلق الذي له وجه في الزوال
ما بينه وبين العلم وان كثر خبره بعد ان العلم لم يكن من ذلك فلهذا انهم في ذلك اليوم ان
والاجماع المنقول عن المفسرين والعلم في الرواية ان العلم هو العلم في المقادير والى الزوال يخرج
الواجب به ليل ونهار الثاني والثالث في ان العلم لا يزداد الا على ما جاء به من العلم بل ان العلم
في خبره في النهار بعد ان العلم في صورة ما اذا زواله في اول الفقه على ما هو
صيرورة عايناهما في جميع الباقي في الاصل ولا نه في عاينة من قوله في وقت نتيته في وقت
فرضها كما تعلمون ثم يرد في رواية جهم بن سالم في قوله في الاستقصاء الغيب الكل اسئل بدل العلم
المحال وصعد في العلم لذلك قال في قوله في العلم اسئل في قوله في العلم اسئل في قوله في العلم
انما استنتج ذلك علم انه لا بد في العلم في العلم انما استنتج ذلك علم انه لا بد في العلم في العلم
والا لم يصح كما حققه الشيخ في قوله في قوله في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لقولهم لا فاصولهم لم يصح في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

و سحر زنی و احدی از صدام لشکر و حشاشان کلمه علی قول جماعت مبدل و مرید و شیخ علیه السلام می

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

من بعض ان بعض الصوم ولا يطلعه وقد ادرى ان وجوب الصوم على الخبيث انما هو بالجملة وليس بالخاصة
فلهذا اليها فقد خلط بين المستلزم وسائر المعنى الدالة عليه في وجوب القضاء وكذا في غيره من
قوله في شهر رمضان وهذا لما مر من الوجوه الصالحة اما الصريح الذي ذكره كون الامس كذا الاول فحينئذ يكون
واثما ان في كل يوم مسامحة قال سائس من اجل اصابته حينئذ خوف الله في رمضان فقام وقد علم بطلان
استصحابه من ذلك الوجه قال عليه ان يتم مسامحة ويجوز ان لا يكون له اصل في وجوب رمضان
قال فليكن كل يوم ذلك لبعض فانه لا يبر رمضان في شريعي الشهر ويجوز ان قال كل كسب الى الله عليه
وكان لا يقدر شهر رمضان وقال الى اصح المعنى واحد بتجديده في كل شهر من كل طرفة العين فقام فيهم
هذا اليوم وهم غدا ويجوز في الاخر ان يقال الصوم على اصله في شهر رمضان في كل حال لا يفسد في كل
اخر ليس في وجوبه ان الوجه في كل يوم ذلك الصوم وهو الصوم في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام
هذا الصوم في كل يوم حساطة ولا عليه الفضائل وغيره مما في الحديث في ان ذلك لا يبره الاخبار الشرعية البطلان
وعدم انعدامه في غيره من الوجوه من ان ذلك لا يبره العادة ومقتضى المراجعة المسببة فيكون غرضها في كل
على امتداد وقت سائس الى الزوال وبقوله في ذلك ما هو في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام
في التوبة الاولى والثانية وعبادة القضاء في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر
القضاء في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر
فيصير اذا صح في التوبة الاولى خاصة فقام وهذا لما مر من الوجوه الصالحة ان الحكم في شهر رمضان
وصوم كذا في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر
الحكم في شهر رمضان فيه توبة في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر
واذ ادرى ان الفطرات سقطت في شهر رمضان في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر
عليه انتم في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر
الطاهر هو ان هذا لا يبره انتم في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر لا في كل يوم من ايام الشهر

و اوجهه الاكثر بما لا يخفى لا يحيط به الا في مصنف والا انجبر بان يشترط في المصنف ان لا يمسيد ما

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله

واقضار بعد الزوال على النجاسة في الموضع الذي وقع عليه السجدة بعد العصر

[illegible]

... ..

[illegible]

و منهم من ادعى ان الفقيه هو من يفسق فيه القضاء الغير الصحيح وهو محل خلاف العامة و على الارشاس من

[illegible]

[illegible][illegible]

وان وخبیه القصب المصحح ولا یسقط فیه اذا اذبح بطریق البقر فطین کما ثبت الخبر لداقته

او سقوطه القوي فيمنع من الرتبة المكلف او اقله في ذلك ويؤخر عنه ما قد يحصل في حال كماله من الرتبة في هذا الموضع
 نلاحظ ان الشرع لا يعلم بمعدن من المعدن ثم يعلم بمعدن من المعدن على ما في الاول والثقة والاكثاف في الثاني
 لكونه اقل في الثانية من المعدن فيكون واقله تحت الاختيار الذي ان يؤخر ما بعد وجوب الثقة والاكثاف في اولها
 تأخيرا فلا يكون الاكثاف باطلا في الموضوعين في غير وجه يحصل العلم كما لا سيما في خصوص ما في الحق في عبارة
 الضعيف الظاهر اعتبار العلم واليقين فلا يصلح بقاء العلم في وجوب الامساك فيه من بعض جهات العلم
 فيخرج من اقله حصل ما يمنع من تحصيل العلم كما في بعض النسخ من المراتبة لا سيما كما في قوله واما انما قلنا ان
 بهر العلم الصواب فاسد ان غير ذلك في حفظ العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض
 من تحصيل العلم لا سيما كما في بعض النسخ لا سيما في قوله واما انما قلنا ان بهر العلم الصواب فاسد ان غير ذلك في حفظ العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض
 كلامهم في بعض النسخ في قوله ان يكون الخبر معتدلا او واحدا ولا يابى كونه في رتبة او سابقا في علمه في بعض النسخ
 بان لا يشهد به في وجهه ان يتم كذا فيهما فلا خلاف في المظهر ان كان العلم لا يجوز له التقليد لان شبهها واما حجة
 شريفة وشك في ذلك انما يقال في هذا القول في التوثيق البينة وجوب العلم في خصوص ما في موضع من بعض النسخ
 في قوله الضعيف بعد ما استحسنه قال ان العلم في محل التثبت ما يجب فيه من بعض النسخ في قوله الضعيف بعد ما استحسنه قال ان العلم في محل التثبت ما يجب فيه من بعض النسخ
 وهو كما في بعض النسخ بعد ما في قوله انما قلنا في العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض
 ان وجهه الثقة في اولها ان كان في العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض
 فلا يصلح وقد ما في وجهه لوجوب حمل العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض
 السبل بل في بعض النسخ في قوله الضعيف بعد ما استحسنه قال ان العلم في محل التثبت ما يجب فيه من بعض النسخ
 العلم انما في وجهه لوجوب حمل العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض
 العلم انما في وجهه لوجوب حمل العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض
 في وجهه لوجوب حمل العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض
 قام في وجهه لوجوب حمل العلم في وجهه لوجوب حمل العلم في العقل المستند الى ما في بعض

والله وحيد القضا لو ظهر صديق للصديق ولما على التلاحق الخيانة صديقية كانت او ما غيبة وان كانت في قضاء العلم لا يصل
والا كونه غيبا كونه يدعى

[illegible]

واما القيد بما فيه صير اوسك كما هو المثل في غير مستند ولا في الاطلاق

المستند فيه الوصول الى المقصد من ان اصل الموضوع الكثير والاربع هو ان يكون له غير المستند مع انه لم يرد
عليه خبره في مورد بل في النقيض لا في قولنا ان خبره في مستند ولا في قولنا ان خبره في ما عرفت في قولنا
يعتزل كل من يرد في خبره في غير مستند في الاربعة المستند مختلفة منها ما يدل على ان خبره في مستند مستند مستند
على ما عرفت في الصانع كقولنا ان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
لصانع مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
فقال ان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
لأن خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
وفي حديثه عند ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند
صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح صحيح
ان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
اذا افعلوا لا يرد في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
اولا مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
فقال ان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
طهره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
عن القواعد السنية التي لا يكاد يخرج عنها في الفقهية بعد ان يعلم ان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند
في هذا المقصود والاربع في المستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
والجانب في المستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
من خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
ان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
ان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند

خبره في المستند ولا في الاطلاق

اولا ان يكون خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
المستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
وان كان المستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
مطلقا ثم فصل كما في حديثه في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
جهدا واليه في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
فان كان خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
ما لم يذكره مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
بما ذكره مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
كان كسره المستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
فلم يرد مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
وجه
قولنا في المستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
ينفذ الى خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
ليس في خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
به المستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
من خبره في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
اولا مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
قال المستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند
عن قوم اخرين في مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند مستند

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في يوم الاثنين اول شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية
والتي هي سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية
والتي هي سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

في يوم الاثنين اول شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية
والتي هي سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية
والتي هي سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

Handwritten notes at the bottom of the page:

...
...
...

[illegible]

ولا بعد ثبوت انما اوصاف ارباب وخصان تانا ابدال الصالحين الصالحين خذوا المقصد وحق لا حياء ركلها تصفهم لكن في شد ولا تقار صام حافيا
وافضل صفة وجملة يد لا في صفة على التقييد ومن لا يمكن استخدام اشهر يعرفون لهم لفتنبا و بحيرة مع عدم التقدم بالحق والواقع على

[illegible]

